

# اقتصاد

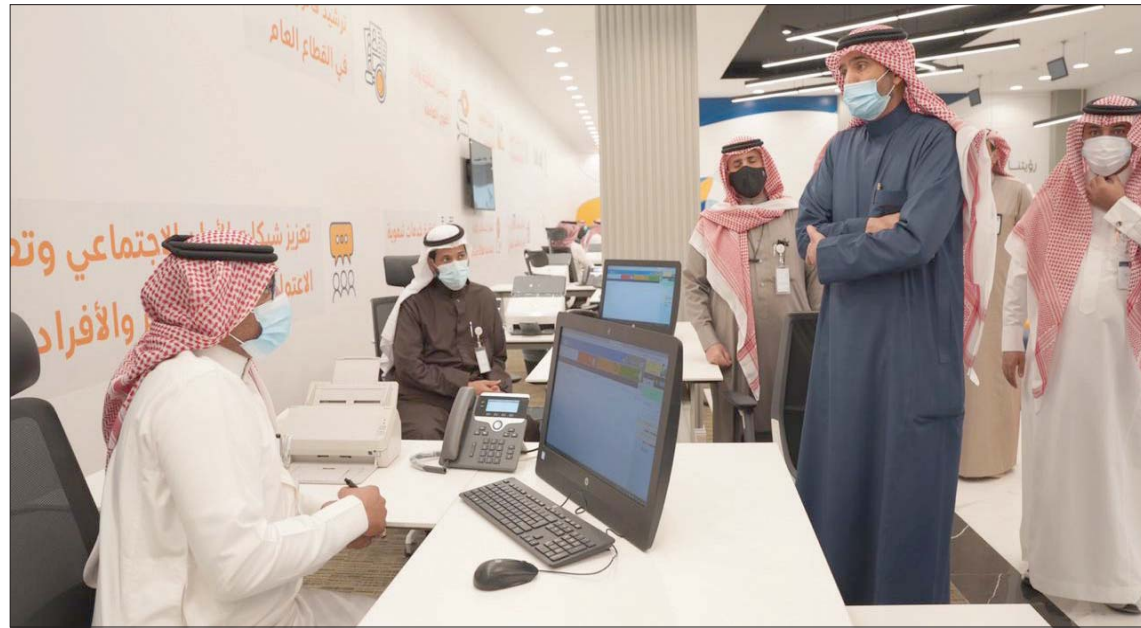
## الموارد البشرية» للتشرق الأوسط: مستمرون في تطوير الأنظمة الداعمة لبيئة نمو القطاع الخاص إصلاحات جذرية منتظرة في سوق العمل السعودية

الرياض: فتح الرحمن يوسف  
سوق العمل والتي أطلقتها الوزارة مؤخرا.

في وقت يرى اقتصاديون لـ«التشرق الأوسط» أن التعديلات المستحدثة في سوق العمل السعودية حزمة من التعديلات، المعرفة وتزيد الإنتاجية وتدعم بيئة نمو القطاع الخاص، تؤكد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على مواصلة إحداث إصلاحات جذرية في سوق العمل بقطاعه العام والخاص المتضمنة حزمًا من المبادرات والخطط لزيادة معدل المشاركة الاقتصادية، ورفع المهارات والإنتاجية، وتحسين كفاءة السوق، إضافة لانسجامها مع برامج تحقيق الرؤية ومستهدفاتها رؤية المملكة 2030.

وقالت الوزارة لـ«التشرق الأوسط»، إنها رفعت مشروع تعديل نظام العمل على منصة استطلاع الشهر الماضي وسينتهي الأسبوع الأول من فبراير (شباط) الحالي، وما زالت التعديلات محل استطلاع آراء العموم، حيث سيتم بعد الانتهاء من الوثيقة التشريعية النهائية الرفع للمقام السامي الكريم للنظر حيال هذه التعديلات.

وأوضحت أنها تهدف من خلال تلك الإصلاحات إلى دعم التوجه العام في تطوير أنظمتها ولوائحها القائمة، ما يساهم في دعم وإصلاح سوق العمل وتوفير البيئة التشريعية الملائمة لتنمية القطاع الخاص وزيادة نمو، إضافة إلى إيجاد بيئة عمل لائقة محفزة للعاملين فيه، والإسهام في تحقيق أهداف واستراتيجية



وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تواصل استطلاع مبريات العموم لتطوير بيئة سوق العمل (التشرق الأوسط)

غير التقليدية في الأسواق العالمية. وقال المستشار وأستاذ القانون بمعهد الإدارة العامة بالرياض، الدكتور أسامة العبيدي لـ«التشرق الأوسط»، إن مشروع تعديل نظام العمل يهدف لتحسين بيئة ممارسة الأعمال وإصلاح سوق العمل، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لتنمية وتطوير القطاع الخاص والعاملين فيه من سعوديين ووافدين، وكذلك دعم مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها.

وأضاف المليحي «شهدت سوق العمل السعودية في السنوات الأخيرة تطوراً متصاعداً ومستمرًا، ما يدل على توجه القيادة لدعم سوق العمل التي تعتبر الشريان الحقيقي للاقتصاد، فضلاً عن ذلك

الرقمي، متوقعاً أن تسهم في رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة وتوفير بيئة تدعم تحول شريحة كبيرة من الشباب من الجنسين إلى منتجين ومبتكرين. واستطرد خوجة «التعديلات لا تنفصل عن خطة المملكة في توفير فرص عمل لائقة للمواطنين من خلال تكثيف برامج التأهيل والتدريب لتخريج دفعات مؤهلة ومحترفة وقادرة على القيادة والإدارة والمنافسة في سوق العمل، وفي ظل توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية وبناء القدرات الوطنية وحوكمة القطاعات على مختلف تخصصاتها، فضلاً عن رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والمؤسسات في رفع المستوى للمهارات للسعوديين بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل».

وأوضح خوجة أن هذا التوجه يعزز أيضاً التوجه السعودي بشكل عام، حيث إن المملكة تعمل على تحسين مخرجات منظومة التعليم والتدريب في جميع مراحلها لتتواءم مع احتياجات التنمية وسوق العمل المحلي ما يساهم في خفض نسبة البطالة، بالإضافة إلى ابتكار البرامج الداعمة للباحثين عن عمل، وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الفرص الاستثمارية، لفتح آفاق فرص عمل جديدة.

**زيادة الإنتاجية**

وفي السياق نفسه، ذكر رئيس مركز الشروق للدراسات

اقتصاد العرفي من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الدكتور خليل خوجة لـ«التشرق الأوسط» إن حزمة التعديلات والمقترحات والإجراءات والمبادرات التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في الفترة الأخيرة، ستعمل على تعزيز الاقتصاد

ووقف العبيدي، ستؤدي التعديلات أيضاً إلى زيادة توظيف الوظائف في سوق العمل عبر تحسين بيئة العمل من خلال تخفيض ساعات العمل 48 ساعة وتعديل ساعات العمل في رمضان لتصبح 30 ساعة أسبوعياً بدلاً من 36 ساعة، كما تمنح التعديلات إجازة يومين

## دوشيك للتشرق الأوسط: الاستدامة في قلب المشاريع السعودية الجديدة

### «أجندة دافوس»... دعوات لمقاربات مبتكرة في مواجهة تحديات استثنائية

سرورننا أن نعدّد (جلسة حوارية استراتجية) مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في 13 يناير (كانون الثاني)، والتي تطرّقنا فيها إلى (رؤية 2030)، وخطط التنوع الاقتصادي، واللمح الهائل القوّة بالمشاريع العملاقة» التي أطلقتها المملكة.

وتابع: «ومن المعروف أن (السعودية) تأخذ الاستدامة على محمل الجد، خصوصاً مع المشاريع الجديدة»، مضيفاً أن «هذه المشاريع العملاقة، التي تدخل في إطار (رؤية 2030)، مصمّمة من أجل الاستدامة». وتابع أن «الكثير من الصناعات تتحرك في هذا الاتجاه، ويتبنى الكثير من المستثمرين (حول العالم) مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. لذا، فإن هذه المبادرات مهمة للغاية للتعاون مع مجتمعات المال والأعمال العالمية».



ميريك دوشيك يخاطب مؤتمراً في عام 2017 (المنتدى الاقتصادي العالمي)

بين القطاعين العام والخاص بحاجة لأن يصبح أكثر مرونة» ليوأكب تحديات المستقبل. ولا يتوقف هذا التعاون عند مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، بل يتجاوزها لمختلف

وقال في حديث هاتفي مع «التشرق الأوسط»، إن الهدف الأول يتعلق بتعميم أهداف الاستدامة ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة، فيما يسعى الثاني إلى تجربة مقاربات جديدة، وبالنسبة للمحور الأولي، أوضح دوشيك أنه «قبل أزمة (كوفيد - 19) كنا نعمل بالفعل على مواكبة الثورة الرقمية المعروفة بالثورة الصناعية الرابعة»، وضرورة تحقيق الاستدامة، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية». وتابع أن القيادة الذين شاركوا في أعمال «أجندة دافوس»، «كانوا صريحين في قولهم إن هذه القضايا أصبحت الآن في الساندة»، معتبراً أن «هناك إدراكاً لأن نجاح جهود التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مرهون بدمج هذه المشكلات في نسج الأعمال وخطط التعافي».

لندن، نجلاء حبريري  
اختتم المنتدى الاقتصادي العالمي مساء أول من أمس (الجمعة)، أعمال «أجندة دافوس» على وقع دعوات عالمية لتعزيز التعاون بين الدول، وإعادة بناء مستدام، واعتماد مقاربات مبتكرة لمواجهة التحديات. وشدد 24 رئيس دولة وحوكمة وأكثر من 1700 مشارك من قطاع الأعمال والمجتمع المدني على ضرورة بلورة استجابة مشتركة لمواجهة التحديات الاستثنائية التي يشهدها العالم.

ورأى ميريك دوشيك، نائب رئيس مركز الشؤون الجيوسياسية والإقليمية عضو اللجنة التنفيذية ومدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا في المنتدى الاقتصادي العالمي، أن «أجندة دافوس» التي انعقدت افتراضياً هذا العام تمحورت حول هدفين أساسيين.

## وزيرة الخزانة الأميركية تحذّر من «كلفة التقاعس» في إقرار خطة الطوارئ المالية

### يلين: تبني حزمة التحفيز يخفض التكاليف الاقتصادية

بعد استقرار في نوفمبر (تشرين الثاني)، كانت يلين قد قالت في منتصف الشهر الجاري، وهي مرشحة لشغل منصب وزيرة الخزانة في إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن المقبلة، أمام مجلس الشيوخ، إنها تعتقد أن هناك حاجة إلى حزمة تحفيز إضافية كبيرة لمساعدة البلاد على تجاوز الأشهر الأخيرة من الوباء.

وقالت يلين في جلسة الاستماع التي عُقدت لتأكيد ترشيحها: «إن أذى شيء يمكننا القيام به هو التحرك بشكل كبير»، مشيرة إلى أن أسعار الفائدة في مستوياتها متدنية

سيزيد هذا العام ببيانات أخرى أظهرت زيادة كبيرة في تكاليف العمالة في الربع الرابع من العام. وتراجع إنفاق المستهلكين، الذي يشكل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأميركي، 0,2% في الشهر الماضي، إذ هبطت النفقات بالطماع.

وانخفض أيضاً الإنفاق بالمستشفيات، وهو ما يرجع على الأرجح إلى تفضيل المرضى ملازمة المنازل خوفاً من الإصابة بفيروس «كورونا».

وصعد التضخم رغم ضعف إنفاق المستهلكين. وارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الذي يستبعد أسعار الأغذية والطاقة المتقلبة 0,3%

واشنطن، «التشرق الأوسط»  
شدّدت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، على أهمية التحرك الآن وتبني حزمة التحفيز البالغة 1,9 تريليون دولار التي قدّمها الرئيس جو بايدن، والتي ستكون فوائدها على المدى الطويل «أعلى بكثير من التكاليف».

وقالت يلين لصحافيين في البيت الأبيض أول من أمس (الجمعة)، عقب اجتماعها مع الرئيس: «يجب أن نتحرك الآن»، معتبرة أن «فوائد تحريك قوي وفوري ستكون أكبر بكثير من التكاليف على المدى الطويل». وفي وقتٍ يُعَارض عدد من



تحذّر يلين من أنه من دون مساعدة جديدة سيفقد كثيرون أعمالهم الصغيرة وبيوتهم وقدرتهم على إطعام عائلاتهم (أ.ف.ب)